الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/C.2/34/4
3 October 1979
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الدورة الرابعة والثلاثون
اللجنة الثانية

بيان من السيد ك. ك. س. دادزى المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادى الدولي الى اللجنة الثانية
١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٩ *

السيد الرئيس

لقد انقضت عشر سنوات منذ اعتمدت الجمعية العامة الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني . وانقضت خمس سنوات منذ عقدت الجمعية العامة دورة استثنائية وأصدرت الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادى دولي جديد . وسوف تعقد الجمعية العامة في العام القادم دورة استثنائية أخرى تسعى خلالها الى اعطاء دفعة جديدة الى اقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد ، بما في ذلك اعتماد استراتيجية انمائية دولية جديدة للثمانينات وما بعدها

ومن شأن الدورة الحالية للجمعية العامة لهذه الأسباب ، ولأنها تأتي أيضا في أعقاب عدد من المؤتمرات الهامة المتعلقة بالنظام الاقتصادى الدولي الجديد والتي عقدت خلال الأشهر الأخيرة ، أن تتيح فرصة طيبة لتقييم التطورات الأخيرة في اعداد أعمال الدورة الاستثنائية لعام ١٩٨٠ . وقد يكون من المفيد ، في ضوء ذلك ، التذكير باختصار بالسمات الأساسية للنظام الاقتصادى الدولي الجديد ، ووضعها في اطارها التاريخي ، وربط التغيرات الهيكلية المطلوبة لاقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد بالحالة الراهنة للاقتصاد العالمي ، وتأكيد المصلحة المشتركة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في اجراء هذه التغييرات .

* عمم وفقا للمقرر الذى اتخذته اللجنة في جلستها الرابعة ، المعقودة في ١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٩

../..

السيد الرئيس

ان السمة المميزة للاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، اللذين عرضت عناصرهما بمزيد من التفصيل في ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية هي مطالبتهما باجراء تغيير هيكلي . وتستند هذه الوثائق الى الافتراض القائل بوجوب اجراء تغييرات منهجية في الاقتصاد العالمي لاخراج البلدان النامية من حالة تبعيتها للبلدان المتقدمة النمو ، وهي التبعية التي لا تعد نتيجة فحسب لتخلف هذه البلدان ، وانما تعد أيضا عاملا ساعدا هاما في هذا التخلف . ويستهدف النظام الاقتصادى الدولي الجديد احداث تغييرات أساسية في كامل النطاق العريض للعلاقات بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية حتى يعمل النظام الاقتصادى الدولي بصورة أكثر انصافا وفعالية وأكثر دعما مما هي الحال الآن فيما يتعلق بالجهود الانمائية للبلدان النامية

ولتحقيق هذا الهدف ، يسعى النظام الاقتصادى الدولي الجديد ضمن أمور أخرى الى اجراء تعديلات بعيدة المدى في أنماط الانتاج والاستهلاك والتجارة في العالم بما في ذلك زيادة نصيب البلدان النامية في الصناعة العالمية والتجارة العالمية في المنتجات الصناعية زيادة كبيرة . كما انه يسعى الى تمكين البلدان النامية من ممارسة سيطرة كاملة وفعالة على استعمال مواردها الطبيعية ، والى أن تكون لها كلمة حقيقية في عمليات اتخاذ القرارات الاقتصادية على الصعيد الدولي ، والى جعل هذه العمليات أكثر فعالية . وكذلك يسعى النظام الاقتصادى الدولي الجديد الى اعادة تشكيل اطار العلاقات الاقتصادية والمالية الدولية ، بما في ذلك بصورة خاصة القواعد التي تنظم التدفقات الدولية للتجارة والتكنولوجيا والنقد والمال بالاضافة الى ما يتصل بذلك من مؤسسات وآليات وعمليات لاتخاذ القرارات . ومن الأمور الرئيسية لتحقيق هذه الأهداف ، تعزيز الاعتماد الجماعي على الذات لدى البلدان النامية من أجل استغلال أوجه التكامل بين اقتصاداتها وتعبئة مواردها على نحو أوفى ، وتعزيز قدرتها على وضع سياسات مشتركة واتخاذ تدابير مشتركة لتحسين علاقاتها مع البلدان المتقدمة النمو . ويتضح من ذلك ان النظام الاقتصادى الدولي الجديد يستند الى ما هو في آن واحد مجموعة من المبادئ ومجموعة من الاهداف ، وهي الانصاف ، والتساوى في السيادة ، والترابط المنسق الحقيقي ، والمصلحة المشتركة ، والتعاون بين الدول بغض النظر عن نظمها الاقتصادية والاجتماعية . ومن ثم فان النظام الاقتصادى الدولي الجديد يركز اهتمامه أساسا على التغييرات النوعية في الاقتصاد العالمي ويسعى الى تغيير اسلوب عمله .

ويتجلى تركيز الاهتمام هذا على التغيير الهيكلي والاصلاح المؤسسي على خير وجه اذا نظرنا اليه من خلال منظور تاريخي شامل . فلقد أحدث توسع الاقتصاد الدولي في القرن ونصف القرن الماضيين ثورة في الانتاج والاستهلاك وأنماط التجارة في العالم . وعلى الرغم من أن هذا التوسع كان واسع النطاق الا انه اتسم بالتفاوت سواء بين البلدان أو في داخلها .

فمن ناحية لم يشمل التوسع الافقي في السوق الدولية أجزاء كبيرة من العالم التي نتيجة لذلك حبيسة هياكلها التقليدية دون أن يتوفر لها فائض كبير أو دون أن يتوفر لها فائض على الاطلاق للاستثمار أو التصدير . وليست محض صدفة أن غالبية أقل البلدان نموا اليوم ، ان لم تكن كلها ، قد فشلت في الاندماج في الاقتصاد الدولي . ومن ناحية أخرى أدى التوسع الرأسي في الاقتصاد الدولي الذى حث من خطاه الديناميات الداخلية للمراكز المتروبولية الى تنمية غير سليمة ومتباينة من الناحية الهيكلية بل وفي أحسن الأحوال الى تنمية جزئية في معظم البلدان النامية . وأصبحت اقتصادات هذه البلدان اقتصادات ثنائية ، يندمج جزء منها في السوق الدولية بينما يتبع الجزء الآخر الأنماط المتناهية القدم للانتاج والتوزيع . واقترن اندماج العالم غير النامي في النظام الدولي بدرجة عالية من التبعية . ووجهت أنماط الانتاج في البلدان النامية لتلبية احتياجات سوق دولية تتسم بعدم التكافؤ في القدرة على المساومة وسيطرت المصالح الاقتصادية الاجنبية على قطاعات التصدير بها . وأدت هذه الاتجاهات الى تقسيم دولي للعمل جعل البلدان النامية في وضع التبعية في داخل النظام .

وكان من نتيجة الأنماط الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن ذلك أن أصبحت البلدان النامية ، بوجه عام ، محرومة من المصادر المحلية للدينامية . وفي الوقت ذاته لم تكن حكومات هذه البلدان في وضع يسمح لها بمقاومة هذه الاتجاهات ، فقد كان الاستعمار هو القاعدة ، اما بأشكال رسمية أو مقنعة . والواقع أن الوجود الامبريالي والتنمية المتباينة كانا في كثير من الأحيان ، وجهين لعملة واحدة ، كل يوفر للآخر حوافز ووسائل التوسع والتماسك .

وعلى مر السنين ، اكتسبت الهياكل الاقتصادية القائمة على التبعية من التوسع الأفقي والتوسع الرأسي في الاقتصاد الدولي قوة كافية جعلتها تستمر بسهولة نسبية عقب زوال المظاهر الرسمية للحكم الاستعماري . والواقع انه اذا كان تاريخ البلدان النامية في الفترة التي انقضت منذ الحرب العالمية الثانية يدل على شئ ، فانه يدل بالتأكيد على أن الاستقلال السياسي ليس شرطا كافيا لتخفيف التبعية الاقتصادية ، وان البلدان النامية لا يمكنها ، اذا ما عملت كل منها على حدة ، الا أن تحقق تقدما محدودا في مجال اعادة تشكيل علاقاتها الاقتصادية الخارجية .

السيد الرئيس

قد يكون بوسع الاستقلال السياسي والتبعية الاقتصادية ان يعيشا معا لفترة من الزمن ، الا انه ليس باستطاعتهما أن يفصلا ذلك في سلم أو لفترة طويلة . ولا سبيل الى اجتناب التوتر بين الاثنين . ويمكن حسم النزاع - بل ويجب حسمه في النهاية - بطريقة واحدة ، وهي اقامة ترابط حقيقي . ومن هنا كانت الحاجة الى اجراء تغيير هيكلي من شأنه أن يزيل بقايا كل من النظام الاستعماري بما اقترن به من انحرافات والنظم التقليدية أو السابقة على الاستعمار بما هو متأصل فيها من ركود .

ومما لا شك فيه أن الاقتصاد الدولي يختلف اليوم عما كان عليه قبل ٣٠ عاما ، فقد أظهر الاقتصاد في فترة ما بعد الحرب ، على عكس ما كان عليه من قبل ، قدرة ملحوظة على النمو والتغير. كما ظهرت أنماط جديدة من التخصص في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء ، وحدث تقدم لا جدال فيه في ميادين التعليم والصحة والصناعة في البلدان النامية ، وبدأ تطبيق تكنولوجيات جديدة ، وتم اكتشاف واستخدام مصادر جديدة للطاقة ، وحدث توسع ملحوظ السرعة في التجارة والاستثمار على الصعيد الدولي .

ومع ذلك ، فان الديناميات الأساسية للنظام ظلت كما هي الى حد كبير ، حتى وان خضعت لتغييرات في الشكل والمظهر . فالبلدان النامية ، رغم جهودها الرامية الى تأمين مصادر نمو محلية وتنويع انتاجها ، لا تزال تتبع طريقة سير ونمطا للنمو تحددهما الى حد كبير عوامل خارجية . وقد احتفظ التقسيم الدولي للعمل باختلال توازنه ، وظلت القوة الاقتصادية ، مع بعض استثناءات لها شأنها ، مركزة في الشمال . ذلك أن الصالح الاقتصادية المتمركزة في البلدان المتقدمة النمو مازالت تسيطر على تجهيز المواد الخام ونقلها وتوزيعها . أما الصادرات الصناعية للبلدان النامية فانها تنمو بسرعة ولكنها تنحصر أساسا في مجموعة صغيرة من المنتجات البسيطة نسبيا . ولا تزال هذه البلدان عرضة الى حد كبير للتأثر بالتقلبات الدورية التي تحدث في البلدان المتقدمة النمو، كما أنها لا تزال شديدة الاعتماد على المساعدة الانمائية وغيرها من التدفقات الرأسمالية . ولا تزال التبعية في مجالات مثل استحداث ونقل التكنولوجيا والنقل البحري شديدة ، وقد اظهر النظام الدولي المالي والنقدي ، الذي يخضع أساسا لسيطرة الشمال ، أنه لا يستجيب استجابة كافية لاحتياجات البلدان النامية .

ولا يمكن علاج هذه التركة الموروثة الا بتغييرات هيكلية تهدف الى توفير دعم أكبر بكثير من ذي قبل لعملية التنمية واضفاء ديناميه جديدة على الاقتصاد الدولي . وتشير الدلائل المتوافرة من السنوات العديدة الماضية ، بالاضافة الى المستقبل المتوقع في المدى القصير والمدى المتوسط ، الى أن البلدان المتقدمة النمو قد دخلت فترة ركود وتضخم متواصلين ، وهي فترة ليس لها الطابع الدوري المحض . ويتطلب حل هذه المشاكل تغييرات بعيدة الأثر . فاللجوء فحسب الى القيود النقدية والضريبية ، والى خفض معدلات الاستهلاك ، والتدابير الحمائية ، أو الى خفض تدفقات المعونة ، قد يتيح مهلة مؤقتة للبلدان كل على حدة ولكنه سيبرز حتما عدم التوازن الكامن في النظام بأسره . ومن يمن الطالع أن ثمة ادراكا آخذا في الظهور في العالم المتقدم النمو لحقيقة أن التدابير الرامية الى توسيع نطاق الطلب الفعلي وطاقات الانتاج في البلدان النامية يمكن أن تقدم مساهمة حيوية في حل المشاكل الاقتصادية الراهنة ، نظرا لعدة اعتبارات ليس أقلها شأنا الحافز الذي ستوفره لزيادة الطلب العالمي على الانتاج المتخلف لصناعات السلع الانتاجية في البلدان المتقدمة النمو . وكذلك فانه من المسلم به على نطاق واسع ، فيما يتعلق بالبلدان الاشتراكية في اوروبا الشرقية ، ان عملية اعادة التنظيم التي تكفل التنمية الكاملة لامكانياتها الكبيرة من حيث التجارة وغيرها من المبادلات سوف تحقق فوائد لجميع فئات البلدان .

وهكذا هناك أساس واضح لوجود مصلحة متبادلة في التشجيع على احداث تغييرات في العلاقات والآليات القائمة يكون من شأنها ، كما ذكر من قبل ، جعل النظام الدولي يعمل بمزيد من العدل والكفاءة ، ويكون من شأنها أن تقدم دعما أفضل لعملية التنمية وأن تشجع في الوقت نفسه النمو المنظم للاقتصاد العالمي

والصناعة ، بصفة خاصة ، قطاع يوجد فيه وعي باستصواب ادخال تعديلات بعيدة الأثر في نمط التخصص ، لا تنطوي على التوسع في طاقة الصادرات الصناعية في البلدان النامية وتغييرات هيكلية تكميلية في القطاعات الانتاجية بالبلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي . ومع ذلك ، فان هذا الوعي تبطل مفعوله على الصعيد العملي سياسات حماية حركية عكسية لا تؤدي الا لتعزيز النمط غير الملائم القائم حاليا . واذا نظرنا من زاوية الأفضلية هذه ، فان مصلحة البلدان المتقدمة النمو في وضع واتباع سياسات مناسبة للتكيف الصناعي ليست في حاجة الى تشديد كبير . فالبلدان المتقدمة النمو ترفع الى حد كبير انتاجيتها ومعدلات الاستثمار الانتاجي فيها بتحويل أنماط الانتاج الى قطاعات تتوفر لها فيها ، بفضل تفوقها تكنولوجيا ، ميزة مقارنة ، وباستيراد كميات متزايدة من المنتجات الجديدة من البلدان النامية . ولهذا الغرض سيلزم انتهاج سياسات تكيف نشطة وتوقعية ترمي الى تحقيق اعادة توزيع الصناعة على نطاق عالمي وانشاء طاقات انتاجية جديدة وقطاعات تخصص في العالم الثالث . ومثل هذا التحول في التقسيم الدولي للعمل سوف يوفر ، عن طريق تحقيق مردودات أعلى للاستثمار ، وخفض الأسعار في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء ، أساسا لنمو اقتصادي عالمي النطاق لا يتسم بالتضخم . وسيحقق ذلك أيضا فائدة مباشرة للمستهلكين في البلدان المتقدمة النمو ويخفض في الوقت نفسه التكلفة الحقيقية للعمل ويرفع الاجور الحقيقية .

وعلاوة على ذلك ، فان اسراع البلدان المتقدمة النمو باعادة توزيع الصناعة وتوسيع الواردات من شأنه أن يدعم انتعاشها عن طريق الحفز على زيادة تقديم القروض للبلدان النامية . وبتمكين البلدان النامية من زيادة صادراتها ، سيكون بمقدورها أن تتوسع في الاقتراض دون أن تتحمل دينا مفرطا ، وأن ترفع معدلات استثمارها ، وأن تزيد وارداتها من البلدان المتقدمة النمو ، وبذلك تؤدي الى خفض البطالة في تلك البلدان .

وفي المدى القريب ، يمكن الاسراع بعملية زيادة التوسع في التجارة بين الشمال والجنوب بزيادة حجم التحويلات المالية الى البلدان النامية تحت اشراف رسمي ، بما في ذلك على وجه الخصوص المساعدة الانمائية ودعم ميزان المدفوعات . والواقع أن استعداد البلدان النامية لتوسيع نطاق مديونيتها الخارجية بغية المحافظة على نمو الواردات كان بمثابة دعامة هامة لصادرات البلدان المتقدمة النمو في السنوات القليلة الماضية ، وقد ساهم تبعا لذلك في تخفيف عوامل الكساد في البلدان المتقدمة النمو . ويمكن ، في واقع الأمر ، أن يقال في هذا السياق انه حتى البلدان النامية غير المنتجة للنفط توفر ، كما فعلت في السنوات الخمس الماضية أو نحو ذلك ، أسواقا للصادرات أكثر جدارة بأن يعول عليها وأكثر دينامية من أسواق البلدان الصناعية . ولو كانت البلدان

النامية قد حذت حذو البلدان الصناعية بعد عام ١٩٧٣ بخفض معدلات النمو والواردات من أجل التكيف مع الزيادات في أسعار النفط ، لكان الانكماش في العالم الصناعي أشد خطورة بكثير .

وليس من الواقعي أن نتوقع من البلدان النامية أن تستمر في احتمال تراكم الديون عليها بنفس معدل تراكمها في الماضي القريب . والمطلوب الآن هو الاعتراف الصريح بامكانية القدرة على الاقراض التوسعي الذى يكسر الدورة ، والتصميم على اتخاذ الخطوات الضرورية لاستغلال تلك الامكانية . كما أن حالة السيولة الزائدة السائدة في الأسواق المالية ، وامكانية استغلالها دون فرض ضغوط لا داعي لها على ميزانيات البلدان المتقدمة النمو وعلى أعباء مديونية البلدان النامية ، وحقيقة أن التراخي في هذا المجال من شأنه أن يؤدى الى تفاقم الانكماش ، كل ذلك يدعو الى الاضطلاع بما وصفه القرار الذى اتخذه بتوافق الآراء مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته الخامسة بأنه " النقل الهائل للموارد " . وسوف يشكل هذا جزءا هاما من الانتقال الضرورى الى نمط جديد من أنماط النمو الاقتصادى في العالم لصالح انتعاش البلدان المتقدمة النمو وتنمية البلدان النامية ، على حد سواء .

ولا تقل أهميته في الاطار الزمني نفسه ضرورة تنفيذ البرنامج المتكامل للسلع الأساسية الذى وضعه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، بما في ذلك عنصره الرئيسي ، وهو الصندوق المشترك . كما أن ما يعقب ذلك من انشاء اطار مؤسسي جديد لتنظيم الاسواق العالمية للسلع الأولية الرئيسية التي تنتجها البلدان النامية سيدعم الاستقرار في أسواق السلع الأساسية ، مما يخفف من أثر الاضطرابات الدورية في الاقتصاد العالمي . ويجب تمكين الصندوق المشترك ، بوصفه العنصر الأساسي في البرنامج المتكامل للسلع الأساسية ، من أداء دوره الحفاز في هذا الصدد ، ويجب بصفة خاصة أن تتهيأ له الوسائل الكافية للقيام بذلك . وهذا من شأنه أن يفيد البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء ، بتشجيع الاستثمار في طاقة انتاجية جديدة وبتقليل تلك الضغوط التضخمية في البلدان المتقدمة النمو التي تنشأ من زيادات حادة وغير متوقعة في أسعار السلع الأساسية . وسوف يؤدى البرنامج المتكامل في مجموعه الى حدوث تحول تدريجي في اقتصاد السلع الأساسية العالمي بتعزيز مشاركة البلدان المنتجة في مجالات التجهيز والنقل والتوزيع ، وهو الأمر الذى أكد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته الخامسة أهميته . وينبغي أن يؤدى تشغيل النافذة الثانية للصندوق المشترك دورا هاما أيضا في تعزيز قطاع السلع الأساسية في البلدان الأشد حرمانا بين البلدان النامية .

ولا يمكن لعملية اعادة تنظيم الاقتصاد الدولي أن تتلافى مشكلة تحقيق انتقال منظم الى أنماط لاستخدام الطاقة تكون أكثر قدرة على الاستمرار . ولا غنى عن مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ولا عن المصادر البترولية الجديدة من أجل استمرار تنمية الاقتصاد العالمي والقدرة على مواصلة هذه التنمية . وحاجة البلدان النامية الى امدادات مضمونة ومتزايدة من الطاقة للاسراع بتنميتها هي حاجة شديدة بصفة خاصة ، مثل حاجتها الى الحماية من التحولات المفاجئة في موازين مدفوعاتها الناجمة عن تزايد تكاليف الواردات الأساسية . وللبلدان الصناعية أيضا مصلحة شديدة في

كفاية الامدادات وضمانها . ومن الطبيعي ألا تكون البلدان المصدرة للبترول أقل حرصا على الحفاظ على القيمة الحقيقية لقوتها الشرائية ، الراهنة والمحتملة ، في اطار التضخم وتقلب أسعار الصرف والتغيرات النسبية في الأسعار ، وعلى الاطمئنان الى الحصول على دعم دولي لجهودها الانمائية . وعلاوة على ذلك فان المجتمع العالمي بأسره يتقاسم مصلحة مشتركة في التشغيل السلس لأسواق النقد ورأس المال الدولية في اطار الأرصدة المالية المولدة في قطاع الطاقة .

وفي هذه الظروف ، لا يبدو أن هناك بديلا عن اتخاذ تدابير مشددة لحفظ الطاقة ، ولاسيما في البلدان الرئيسية المستهلكة للطاقة ، بما في ذلك الأخذ بالتكنولوجيات الأقل تبديدا للطاقة ، مع الاسراع بتطوير مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة وباستخدامها . ومن الضروري في البلدان النامية بصفة خاصة الاضطلاع بجهد ضخم في ميدان الاستثمار لتوفير امدادات الطاقة المطلوبة ، المتجددة منها وغير المتجددة . ويمكن أن يضاف في هذا الصدد أن التحويلات المالية الواسعة النطاق التي تستتبع ذلك سوف تضيف الى الطلب الفعلي على انتاج الصناعات المتقدمة تكنولوجيا والمالية الانتاجية في البلدان المتقدمة النمو .

وسيحتاج ايضا قطاع الاغذية ومشكلة التنمية الريفية بوجه عام ، الى سياسات قوية وطموحة من جانب البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء . وتلزم مبادرات جديدة من اجل تحقيق الاستقرار في السوق العالمية للحبوب الغذائية وتنفيذ توصيات المؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية تنفيذا تاما وسريعا . وعلاوة على ذلك ، فانه يجب التعجيل بتقديم الاموال الاستثمارية سواء الداخلية أو الخارجية ، وكذلك المدخلات المادية والتقنية اللازمة لزيادة الانتاج الغذائي في البلدان النامية وتعزيز قدراتها التكنولوجية في قطاع الصناعات الزراعية . ومن الامور الهامة وجوب قيام البلدان النامية - والبلدان المتقدمة ايضا فيما يتعلق بذلك - بمعالجة الاثار المؤسسية والاجتماعية المترتبة على الانتقال السريع من زراعة الكفاف المنخفضة المستوى ، والتي غالبا ما تكون منظمة على اسس تقليدية أو على أساس انها ثانوية بالنسبة للمزارع التي يملكها أجانب ، واستخدام الموارد البشرية العاطلة ، أو غير المستخدمة استخداما كاملا ، والتي تتوفر بكثرة في معظم بلدان العالم النامي ، في العمل الانتاجي ، لاسيما في مجال التنمية الريفية . ويمكن ايضا للتبكير بابرام اتفاقات دولية بشأن السلع الاساسية الغذائية ، وانشاء احتياطيات كافية أن يساعدا مساعدة كبيرة في تحقيق أهداف الامن الغذائي التي اعتمدتها منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة .

السيد الرئيس ،

ان الميادين التي ذكرتها ، على الرغم من انها قد تكون أكثر الميادين أهمية في هذه الآونة ، لا تعتبر على الاطلاق كل العناصر الاساسية في عملية اعادة تنظيم الاقتصاد الدولي ، لأنها عملية يجب ان تشمل كل النقاط الرئيسية للتفاعل الاقتصادي بين الشمال والجنوب . غير أنه يوجد بعد آخر يستحق التركيز عليه وهو البعد الخاص بتوثيق التعاون الاقتصادي والتقني بين البلدان النامية . فانتشار الروابط " الرأسية " بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو ، وندرة

علاقات الارتباط المتبادل " الافقية " هما نتاج التاريخ والتنمية غير المتكافئة التي اتسم بها تطور النظام الاقتصادى الدولي الحالي . وكما سبقت الاشارة ، فانه يجب ان ينظر الى زيادة الاعتماد الجماعي على الذات ، لهذا السبب ، كهدف للنظام الاقتصادى الدولي الجديد ، وكأداة ، في الوقت نفسه ، لتحقيق ذلك النظام ، لانها ستعطي البلدان النامية قدرا اكبر من النفوذ الاقتصادى ، وبذا تساعد على علاج عدم التوازن في القدرة على المساومة بين الشمال والجنوب . وقبول المجتمع الدولي لصحة وامكانية مفهوم التعاون الاقتصادى بين البلدان النامية ، على اساس مبدأ الاعتماد الجماعي على الذات ، كأداة للنمو والتنمية ، يجب ان يقترن الان بدعم مادى فعال للجهود المبذولة لتحقيق تلك الغاية . ويجب ان تضم هذه الجهود تعزيز الترتيبات المؤسسية ، التي تشمل التبادلات الاقتصادية وغيرها بين البلدان النامية ، وتوسيع الترتيبات التعاونية لتتجاوز المستوى دون الاقليمي ، وسياسات مدروسة لاستغلال أوجه التكامل الكامنة في القدرات المختلفة ، وأحوال التنمية في البلدان النامية ، وقيام كل دولة بمنح الاخرى معاملة تفضيلية أو خاصة . ويجب عليها ، بصفة خاصة ، ان تواصل وتعزز الترتيبات المتعلقة بالتعويض في الحالات التي يؤدى فيها ، على سبيل المثال تحسن المركز التفاوضي لمجموعة من البلدان النامية المنتجة للمواد الخام الى الحاق خسائر كبيرة بغيرها من البلدان النامية . ومن المفيد كذلك تعزيز شبكة التعاضد فيما يتصل بالعلاقات مع الشركات والمصارف عبر الوطنية . ويمكن تشجيع ذلك ، على سبيل المثال ، بتجميع المهارات والخبرة ، لاسيما في قطاعات مثل قطاع الطاقة ، الذى لا تزال القدرات الوطنية فيه ضعيفة للغاية ، في غالبية البلدان النامية ؛ وعن طريق تبادل المعلومات المتعلقة بالتكنولوجيا والاستثمار ؛ وعن طريق قيام البلدان النامية ، التي تتصرف في فائض من رأس المال ، بتوجيه الاموال مباشرة الى غيرها من البلدان النامية للاغراض الانتاجية .

وتقع على عاتق جميع البلدان ، بغض النظر عن نظمها الاقتصادية والاجتماعية ، مسؤولية التعاون من اجل اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد . والواقع ان تعزيز التعاون بين البلدان النامية والبلدان الاشتراكية في اوروبا الشرقية عنصر هام في النظام الاقتصادى الدولي الجديد . ويمكن للبلدان الاشتراكية ان توفر أسواقا جديدة واضافية ، وكذلك مصادر للتكنولوجيا والمعدات ، تستطيع ان توسع مجال الاختيارات المتاحة امام البلدان النامية ، وأن توسع تجارتها وانتاجها ، وتقلل من اعتمادها المفرط على الاقتصادات السوقية المتقدمة . ويمكن لتوسيع هذه العلاقات أن يكون ذا نفع كبير ومتبادل ، على ان يكون مفهوما بالطبع أنه بغض النظر عن الجذور التاريخية لضعف مركز البلدان النامية ، فان العمل على اقامة مثل هذه العلاقات سيتم على اساس المبادئ التي يقوم عليها النظام الاقتصادى الدولي الجديد وان هذه العلاقات ينبغي ان تساهم في تحقيق اهدافه .

السيد الرئيس ،

كما قال الامين العام مؤخرا في عدد من المناسبات ، فان الحوار بين الشمال والجنوب قد تجمّد ، وقد كان التقدم الضئيل الذى تحقق محدودا ومجزّءا . فالمفاوضات التي جرت على جبهات كثيرة اما قد ابتعدت عن الغرض الاصلي منها ، او حولت تركيزها عن التغييرات الجريئة الى محاولات

للتكييف الجزئي . ففي معظم محافل التفاوض تهتم بلدان صناعية عديدة بالتكاليف القصيرة الاجل لاقتراحات محددة اكثر من اهتمامها بالمكاسب الاطول اجلا التي ستتحقق من اعادة تشكيل النظام الاقتصادي الدولي . وهناك احساس متزايد بالاحباط خففت منه الى حد ضئيل امكانية تحقيق تقدم في المستقبل ، تلك الامكانية التي تكمن في عدد من المقررات التي اتخذت في مؤتمرات للأمم المتحدة عقدت مؤخرا . ولسوف نصبح معرضين لخطر المواجهة والانقسام اذا لم تتحقق هذه الامكانية بسرعة .

ولا تتعلق الصعوبات بآليات الحوار وأشكاله بقدر ما تتعلق بالالتزام السياسي من جانب الحكومات بمبادئ النظام الاقتصادي الدولي الجديد . ومن الاختبارات الهامة لهذا الالتزام اعداد الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة التي يجب ان تتناول بالضرورة كامل مجموعة المسائل المطروحة في الحوار بين الشمال والجنوب ، وكذلك السياسات المناسبة لازالة القيود المعلية التي تعوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وبينما تثير هذه الممارسة مسائل معقدة متعلقة بالمفاهيم ، فان الغرض منها هو التوصل الى مجموعة من التعهدات من جانب جميع الحكومات فيما يتعلق بتنفيذ تدابير في مجال السياسة للتعجيل بتنمية البلدان النامية ، والاسهام في تنمية عالمية مستمرة . وهكذا ، فانها تشكل وسيلة للربط بين مجموعة كبيرة من المفاوضات المتخصصة ، اذ تبين علاقات الارتباط بينها ، وتحدد الاولويات ، وتوجد معايير لقياس التقدم . وعلاوة على ذلك ، اذا كان المراد صياغة الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة في اطار النظام الاقتصادي الدولي الجديد وتوجيهها نحو تحقيق اهدافه ، فانها يجب ان تتضمن اهدافا تنفيذية تتعلق باعادة تشكيل النظام الاقتصادي الدولي ، وتشمل اتفاقا في اطار سياسة محددة بوضوح على اهداف ومبادئ توجيهية وجداول زمنية محددة للتفاوض في مجالات مثل المواد الخام ، بما فيها الطاقة ، والتصنيع ، والنقد ، والتمويل .

وعلاوة على ذلك ، فانه متى تم انشاء آلية الاستعراض والمواءمة الخاصة بالاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة ، فانها سوف تشرف على تنفيذ الاستراتيجية ، وتدخل التعديلات والاضافات اللازمة في ضوء الظروف المتغيرة . وستحتاج بالطبع في عملها ذلك الى القاء نظرة شاملة على عملية التنمية ، وعلى التقدم المحرز في اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد . وعليه ، فان الاستراتيجية يمكن ان توضع بحيث تكفل عدم تناول المسائل بمعزل عن بعضها البعض ، وتنفيذ الاستراتيجية ، بما في ذلك المفاوضات التي ستجرى فيما بعد ، لاسيما تلك المتعلقة بالتغيير الهيكلي ، بطريقة غير متحيزة .

وحيث ان التنمية لا يمكن ان تتجزأ فان الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة يجب أن تتضمن ، بالاضافة الى ذلك ، اتخاذ تدابير في مجال السياسة في البلدان النامية ، من أجل التعبئة الكاملة للموارد المحلية ، ومن اجل التنمية الاجتماعية . وهكذا ، فانه بوضع المفاوضات المحددة التي تستهدف انشاء النظام الاقتصادي الدولي الجديد في اطار الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة يمكن تحقيق توازن مناسب بين الجهود التعاونية الرامية الى اعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية من ناحية ، والجهود المبذولة على مستوى البلدان النامية للعمل على

تحقيق تنمية معجلة ومتكاملة من ناحية اخرى . ويعتبر كلا النوعين من الجهود ضروريا لتحقيق تنمية سريعة وحقيقية ، غير ان هذا لا يعني على الاطلاق بالطبع انه يجب اعتبار التعهدات الخاصة بالسياسة والمقدمة في كلا المجالين متوازية أو متوقفة على بعضها البعض بمفهوم تنفيذى .

ولا يزال السؤال المتعلق بالمجال الذى يتم فيه تناول مسألة الطاقة - التي يرى الجميع الان ان من المناسب ان يشملها الحوار بين الشمال والجنوب - قائما . ومن الواضح ، فيما يبدو ، انه نظرا لانه سيتعين على الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة ان تحدد مبادئ توجيهية وجداول زمنية للمفاوضات المتعلقة بالطاقة وبغيرها من المسائل ، فلابدّ لها ان توجد روابط بينها . وبالاضافة الى ذلك ، فان المفاوضات ذاتها سيلزمها ان تراعي الترابط الوثيق بين الطاقة والقضايا النقدية والمالية الدولية . فمن ناحية ، وكما سبق ان قيل ، سيتطلب الانتقال الى نمط مستمر لاستخدام الطاقة تخصيص اموال هائلة ، وعلاوة على ذلك ، فان لتشغيل سوق النفط آثارا كبيرة على مركز موازين مدفوعات جميع فئات البلدان ، كما ان لمعدل التضخم أثرا كبيرا على تشغيل سوق النفط . وكذلك فان للاسلوب الذى يتم به التصرف في فائض ايرادات النفط وفرص الاستثمار الاجنبي المتاحة امام البلدان المصدرة للنفط اثرا هاما على جميع فئات الاقتصادات ، وعلى النظام النقدى والمالي الدولي . ولهذه الاسباب ، فانه يبدو من غير الواقعي فصل الطاقة عن القضايا النقدية والمالية . ومن الامور الوثيقة الصلة ايضا بالمناقشات المتعلقة بالطاقة عدد من المسائل الاخرى المحددة ، مثل جوانب نقل التكنولوجيا ، وتنمية القدرة الوطنية في قطاع الطاقة ، ودور الشركات عبر الوطنية ، والمؤسسات الحكومية ، والحواجز التجارية المتعلقة بالطاقة ومشتقاتها ، وتنمية الصناعات المتصلة بالطاقة . ولابدّ لأية مناقشات تجرى في المستقبل حول الطاقة والمسائل المتصلة بها - وهي مناقشات يجب ان تبدأ قريبا - أن تراعي هذه الروابط .

وتلخيصا لما سبق ، فانه قد اصبح من المحتم اكثر من اى وقت مضى ان يتحرك المجتمع الدولي بهمة وتصميم أولا لتعبئة الالتزام السياسي بتحقيق تقدم نحو اقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد وترجمة هذا الالتزام الى عمل عبر مجموعة كبيرة من المسائل ؛ وثانيا لبدء مناقشات حول الطاقة وما يتصل بها من مسائل رئيسية ؛ وثالثا للشروع بعزم في صياغة استراتيجية انمائية دولية جديدة تكون شاملة وديناميكية وتتكون من جهود تعاونية من جانب البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء لتحقيق تنمية معجلة وتغيير هيكلي .

- - - - -